نظرة عامة

تشير نتائج الاستقصاء الشهري للظرفية الذي أجراه بنك المغرب برسم شهر أبريل[1] 2026 إلى أن النشاط الصناعي عرف، في المجمل، حالة من الاستقرار. حيث سجلت الإنتاجية والمبيعات ركودا، بينما استقر معدل استخدام الطاقات الإنتاجية عند 78%.

حسب الفروع، سجل الإنتاج ارتفاعا في «الميكانيك والتعدين»، واستقرارا في «الصناعة الغذائية»، وتراجعا في كل من «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«صناعة النسيج والجلد».

أما المبيعات، فقد سجلت ارتفاعا في « الميكانيك والتعدين»، وتراجعا في «الصناعة الغذائية» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«صناعة النسيج والجلد». وحسب الوجهة، عرفت المبيعات استقرارا سواء في السوق المحلية أو في السوق الخارجية.

وفيما يخص الطلبيات، فقد سجلت ارتفاعا مدفوعة بأداء «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«صناعة الميكانيك والتعدين». وفي المقابل، تكون الطلبيات قد تراجعت في «الصناعة الغذائية» و«صناعة النسيج والجلد».

أما دفاتر الطلبيات، فتكون قد استقرت، في المجمل، عند مستوى عادي، مع تسجيل مستوى يفوق العادي في «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية»، ومستوى عادي في «الميكانيك والتعدين»، ومستوى أدنى من العادي في «الصناعة الغذائية» و«صناعة النسيج والجلد» .

وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع الصناعيون ارتفاعا في كل من الإنتاج والمبيعات في جميع الفروع، باستثناء «صناعة النسيج والجلد» حيث يرتقبون تراجعا في الإنتاج واستقرارا في المبيعات. غير أنه، وعلى العموم، صرحت 29% من المقاولات بوجود حالة من عدم اليقين بشأن التطور المستقبلي للإنتاج.

[1] أُنجز هذا الاستقصاء خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 29 ماي 2026، على أساس نسبة استجابة بلغت 56%.